ISTIQLAL عربي

مجلة إلكترونية إخبارية أسبوعية

2023 يناير 30 - فبراير 5

istiqlal عربي

www.istiqlalmedia.com
turkistantimes.com

صوتت كندا لاستقبال 10000 لاجئ من الأويغور وسط ضغوط صينية لإجبارهم على العودة

قال نائب بعد اقتراع برلماني غير ملزم بدعم من رئيس الوزراء أن هذه الخطوة تظهر أن «ما يحدث للأويغور غير مقبول».

وكالة فرانس برس
الخميس 2 فبراير 2023

وافق البرلمان الكندي بالإجماع على اقتراح لاستقبال 10000 لاجئ من الأويغور فروا من الصين، لكنهم يواجهون الآن ضغوطًا للعودة. وجاء التصويت يوم الأربعاء بناء على خطوة اتخذها المشرعون الكنديون في فبراير 2021 لوصف معاملة بكين للأويغور وغيرهم من المسلمين الترك في تركستان الشرقية بأنها إبادة جماعية. تعتقد جماعات حقوقية أن ما لا يقل عن مليون من الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة قد سُجنوا في معسكرات الاعتقال في تركستان الشرقية، حيث تتهم الصين أيضًا بتعقيم النساء قسراً وفرض العمل القسري. وفر عشرات الآلاف من تركستان الشرقية، ووفقًا لعضو البرلمان الكندي سمير زوبيري، الذي قام برعاية الاقتراح ، تم احتجاز ما لا يقل عن 1600 شخص في دول أخرى بأمر من الصين أو تم ترحيلهم قسرًا. وأشار الزبيري إلى أن رئيس الوزراء، جاستن ترودو، وحكومته صوتوا لصالح الاقتراح، في إشارة إلى «نية الحكومة لتحقيق ذلك» على الرغم من أنها غير ملزمة. وقال الزبيري في مؤتمر صحفي: «إنها إشارة واضحة إلى أننا لا نقبل انتهاكات حقوق الإنسان ضد شعب الأويغور». «ما يحدث للأويغور غير مقبول.» قال محمد توهتي، المدير التنفيذي لمشروع الدفاع عن حقوق الأويغور، إنها رسالة «لن يتردد صداها في الصين وكندا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم». يقول الاقتراح إن الأويغور الذين «فروا إلى دول ثالثة يواجهون ضغوطًا وترهيبًا من الدولة الصينية للعودة إلى الصين» ويتهم بكين أيضًا بممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على الدول لاحتجازهم وترحيلهم، «وتركهم بدون ملاذ آمن في الصين. عالم.» وتقترح إعادة توطين 10000 من الأويغور في كندا على مدار عامين، بدءًا من عام 2024. دافعت الصين عن معسكرات الأويغور في تركستان الشرقية، قائلة إنها ضرورية لمحاربة الإرهاب وتوفير التدريب المهني للأقليات. لكن الولايات المتحدة قالت إن قمع الصين للأويغور يرقى إلى مستوى «الإبادة الجماعية»، وأدانت الأمم المتحدة اضطهاد الصين للأويغور وغيرهم من المسلمين الأتراك.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

تنظر المجموعات الحقوقية في اتخاذ خطوات قانونية في مالطا في حالة تعرض الأويغور للترحيل إلى الصين

2023.01.19

أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعدم إعادة الزوجين إلى الصين.

بقلم/ جليل قاشغاري لإذاعة أسيا الحرة تقوم مجموعتان لحقوق الإنسان، كان لهما دور فعال في جعل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تصدر أمرًا لمالطا بوقف الترحيل القسري لاثنين من طالبي اللجوء المسلمين الأويغور، بوضع إستراتيجيات مع المحامين بشأن خطوتهم التالية.

قالت لورا هارث، مديرة الحملة في المجموعة الحقوقية الإسبانية Safeguard Defenders، التي علمت بالزوجان الأويغوريان في أغسطس 2022 «سنقوم مع المحامين بتقييم بقية الإجراءات التي يجب اتباعها، والتي قد تكون طلبًا كاملاً إلى المحكمة الأوروبية، ربما قد تكون هناك طرق أخرى، لكننا نناقش ذلك». ولم توضح الخيارات الممكنة

تولت منظمة Safeguard Defenders ومؤسسة أديتوس Aditus غير الحكومية المالطية قضية الزوجين اللذين وصلا إلى مالطا في عام 2016 وتقدما بطلب للحصول على الحماية الدولية بسبب خطر الاضطهاد الذي يواجهانه في الصين على أساس العرق والدين.

بعد أن رفضت السلطات طلبهم في عام 2017، اختبأوا في البلاد وصدر قرار بالعودة وأمر بالترحيل في 1 أغسطس 2022.

رفع الزوجان دعوى على أساس مبدأ عدم الإعادة القسرية، والذي ينص على أنه لا ينبغي إعادة أي شخص إلى بلد قد يواجه فيه الاضطهاد أو العنف أو الموت.

لكن السلطات رفضته في 12 يناير.

في اليوم التالي، قدمت المجموعتان الحقوقيتان طلبًا إلى المحكمة بموجب المادة 39 لاتخاذ إجراءات مؤقتة عاجلة ضد مالطا، وهي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

وقالت مؤسسة أديتوس في بيان إن هذه الخطوة جاءت بعد يوم من رفض مجلس استئناف الهجرة المالطي النهائي لنداء الزوجين من أجل الحماية الإنسانية. احتجزت سلطات الهجرة الزوجين في ثكنة آسفي، مركز احتجاز المهاجرين، في انتظار ترحيلهما الوشيك إلى الصين.

أصدرت محكمة حقوق الإنسان في ستراسبورغ، ومقرها فرنسا، الأمر في 16 يناير بعد أن قررت السلطات المالطية إعادة الزوجين إلى الصين على الرغم من وجود أدلة على الفظائع التي ارتكبت ضد الأويغور في تركستان الشرقية والاضطهاد العابر للحدود للزوجين من خلال الأعمال الانتقامية ضد أفراد أسرهم في الصين.

بموجب القانون 39، يمكن للمحكمة أن تشير إلى إجراءات مؤقتة لأي دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان فقط في الحالات التي يوجد فيها خطر وشيك بحدوث ضرر لا يمكن إصلاحه، مثل طلبات المتقدمين بتعليق التسليم.

ولم ترد وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطا على أسئلة حول الوضع أرسلتها إذاعة آسيا الحرة يوم الخميس. وقال مسؤول بالوزارة رد على الهاتف يوم الجمعة إن المسؤولين سيردون على التحقيق، لكن لم ترد أي تعليقات حتى وقت النشر.

الإجراءات «بعيدة عن الكمال»

قالت هارث إن مجموعتي حقوق الإنسان والمحامين الذين يمثلون الزوجين زودوا مجلس الهجرة في مالطا بأدلة كافية على الفظائع التي يواجهها الأويغور في الصين، بما في ذلك تصريحات الحكومات الأجنبية والبرلمانات والأمم المتحدة. كما استشهدوا بتقرير دامغ صادر عن مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان قال إن الصين ربما ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في تركستان الشرقية.

لكن المجلس المالطي قال في بيان إن «المستأنفين فشلوا في تقديم المزيد من الأدلة لإثبات مبدأ عدم الإعادة القسرية».

وقالت هارث إن المجموعات الحقوقية ستناقش وتقيم مع المحامين الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في الأيام المقبلة.

لكنها أشارت إلى أن العملية قد لا تسير بسلاسة.

وقالت لإذاعة آسيا الحرة: «من الواضح أن السلطات المالطية قالت إنها تحترم الأمر الصادر عن المحكمة الأوروبية، ولكن في الوقت نفسه، رأينا أيضًا في وسائل الإعلام المالطية أن السلطات المالطية قالت إنه من غير المحتمل أن تلغي قرارها».

قال نيل فالزون، مدير مؤسسة أديتوس، إنه على الرغم من أن إجراءات اللجوء في مالطا رفضت طلب الزوجين الأويغور، إلا أن الإجراءات بعيدة عن الكمال.

واستشهد بحكم صدر مؤخرا عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يتعلق بصحفي بنغلاديشي، يشير إلى مشاكل في طريقة مراجعة مالطا لطلبات اللجوء.

وقال: «في ضوء هذه المشاكل، والوعي الدولي بشأن وضع الأويغور في الصين، فإنه من غير المقبول أن تصر مالطا على موقفها لحماية عملائنا».

أخبرت هارث أنه أثناء ذلك، أفرجت السلطات المالطية عن الزوجين الأويغور يوم الأربعاء.

قالت: «ظل وضعهم على ما كان عليه». لم يحصلوا على حق اللجوء في هذه المرحلة. لقد تم الاحتجاج من خلال إجراءات مؤقتة من المحكمة الأوروبية «.

ترجمة إذاعة آسيا الحرة لقسم الأويغور. بقلم روزان جيرين باللغة الإنجليزية. حرره مالكولم فوستر.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

تتواصل أعمال بيع الأعضاء البشرية التي انتزعتها الحكومة الصينية

ديلي إكسيلسيور/ 2023/01/31

قأفادت منظمة "أصوات ضد الاستبداد" بأن تجارة بيع الأعضاء البشرية، التي انتزعتها الحكومة الصينية من سجناء أحياء ومحتجزين بشكل غير قانوني، مستمرة بلا رادع. يجب على الممارسين الأطباء في جميع أنحاء العالم والحكومات والهيئات العالمية مثل منظمة الصحة العالمية (WHO) العمل على وضع حد لهذه "الممارسة اللاإنسانية والمثيرة للاشمئزاز".

حذر الخبراء في ندوة دولية عبر الإنترنت حول "الحصاد القسري للأعضاء البشرية في الصين" المجتمع الدولي من أن هذه الممارسة في الصين كانت تقتصر حتى الآن على استخراج الأعضاء البشرية من سجناء الفالون جانج والأويغور والتبتيين والمسيحيين، وفقًا للتقرير. ومع ذلك، فإن المنافسة التجارية المتزايدة بين المؤسسات الطبية الصينية وجشع المسؤولين الصينيين.

أدى الآن إلى اختطاف مراهقين من أسر صينية فقيرة وقتلهم لاستخراج أعضائهم ، وفقًا لتقرير منظمة أصوات ضد الاستبداد.

خلال الندوة عبر الويب التي عقدت في 17 ديسمبر، أعرب

الخبراء، بما في ذلك الدكتور إنفر توهتي بوغدا وجنيفر زينج وإيثان جوتمان، عن دهشتهم من أن المرضى في الدول الأخرى يضطرون إلى الانتظار لأشهر وسنوات ويضطرون إلى إنفاق أموال ضخمة لإجراء عملية زرع قلب وكلى. أو الرئتين أو القرنية أو أعضاء أخرى مثل البنكرياس والطحال، ومع ذلك، يحصل المرضى على هذه الأعضاء في وقت قصير وبسعر أقل أيضًا في الصين، وفقًا للتقرير الإخباري.

أظهر المشاركون في عروضهم التقديمية أن هذه الممارسة اقتصرت على "انتزاع الأعضاء من جثث المحكوم عليهم وسجناء الرأي الذين تم إعدامهم حديثًا" حتى الثمانينيات. ومع ذلك، اكتسبت هذه الممارسة زخماً عندما بدأ الرئيس الصيني جيانغ زيمين حملة قمع على مستوى البلاد ضد فالون جونج، وهي منظمة شعبية يؤمن أعضاؤها بعيش حياة بسيطة وصحية من خلال التأمل، والتمارين البدنية الشبيهة باليوجا، والامتناع عن التدخين وشرب الكحول.

تتذكر جينيفر زينج، وهي الآن مقدمة برامج تلفزيونية شهيرة في الولايات المتحدة، احتجازها لمدة عام واحد في معسكر عمل لأتباع الفالون غونغ. قالت جينيفر إنه تم إجراء التاريخ الطبي وملف الدم لحوالي مليوني سجين من الفالون غونغ و "تم إعداد قاعدة بيانات وطنية لاستخدام المستشفيات التي بها مرافق زرع الأعضاء".

وفقًا لتقرير منظمة أصوات ضد الاستبداد، قال إيثان جوتمان "بحلول عام 2002، أصبح من الشائع أن يسافر المرضى من الدول الغنية مثل ألمانيا إلى شنغهاي لزرع كبدهم في غضون أربع ساعات بكبد جديد مطابق تمامًا لملف الدم. هذا يعني ببساطة أن الضحايا الذين تم تحديدهم من خلال بيانات ملف تعريف الدم من بنك البيانات، تم انتقاؤهم من مراكز الاحتجاز وتقديمهم إلى المستشفى لجمع الأعضاء ".

قال جوتمان أثناء مشاركته تفاصيل التصوير بالأقمار الصناعية لمعسكرات اعتقال الأويغور وشهود عيان من المنطقة، إن السلطات الصينية أنشأت تسع محارق جثث جديدة ملحقة بكل معسكر من هذه المعسكرات في عام 2018. وقال إن كل منها كان يديرها 50 حارسًا صينيًا.

"أتساءل لماذا احتاجوا إلى محارق جثث لرعاياهم المسلمين الذين من المفترض أن يدفنوا بعد الموت فقط؟" وقال إيثان جوتمان أن السلطات الصينية تحرق الجثث للقضاء على أي أثر لعمليات القتل بعد انتزاع الأعضاء.

قال الدكتور إنفر توهتي، متذكراً أيامه كطبيب في تركستان الشرقية، إنه كان يعتقد أنه من الطبيعي والجيد أن يتم استخراج الأعضاء لإنقاذ حياة بعض المرضى عندما يتم إخراج كبد وكلى الشخص الذي تم إعدامه. وأضاف توهتي: "لكن بعد الهجرة إلى بريطانيا أدركت أنها جريمة ضد الإنسانية".

"في أوروموتشي، عندما اكتشف الأويغور المحليون أنني طبيبًا من الأويغور ويتحدث لغتهم الخاصة، كان الكثير منهم يحضرون لي طفلهم المراهق بهدوء ويطلبون مني التحقق ما إذا كان قد تم أخذ أي من أعضائه أثناء ولادة الطفل. في المعسكر الصيني".

قال الدكتور توهتي: "من بين حوالي مائة حالة تم إحضارها لي، لقد صُدمت عندما اكتشفت أنه في ثلاث حالات، كان لدى الصبي علامات جراحة في بطنه وإحدى كليتيه مفقودة."

قالت جينيفر زينج، التي لديها الآن قناتها الخاصة على اليوتيوب التي تركز على الصين، إن الحزب الشيوعي الصيني في عام 1999 أدرك أن فالون جونج أصبح أكثر شعبية من الحزب. ومن ثم أمر الرئيس الصيني جيانغ زيمين بشن حملة على الفالون جونج وتم اعتقال الملايين من الممارسين. تم القبض على زينج، وعاشت في معسكر عمل مع حوالي 900 نزيل لمدة عام تقريبًا.

ومع ذلك، تمكنت من الفرار إلى أستراليا في عام 2001 ويمكنها معرفة مدى خطورة تجارة الأعضاء من الهاربين الآخرين.

وأضافت أن الحكومة الصينية تتجنب دائما ذكر المصدر الحقيقي للأعضاء البشرية، مضيفة أن الاتجاه الجديد المثير للقلق في الصين هو العثور على جذور في تجارة الأعضاء البشرية.

وفقًا لتقرير أصوات ضد الاستبداد، أرسلت أم في مقاطعة سيتشوان ابنها المراهق لرمي القمامة لكنه لم يعد لأيام. "تم اكتشاف جثته المشوهة مع فقدان الأعضاء الحيوية على بعد بضعة كيلومترات أخيرًا"

ترجمة/ رضوى عادل

أكدت عضوة أويغورية في «طليعة الدعاية» للحزب الشيوعي اعتقالها في تركستان الشرقية

بقلم: شهرت هوشور لإذاعة آسيا الحرة قسم الأويغور

2023.01.27

احتجزت السلطات خورشيد كريم بعد العثور على كتاب "غير قانوني" في منزلها.

مسؤول أمني من لجنة إدارة المجتمع والشرطة يستجوب الأويغور في كاشغار، تركستان الشرقية،

6 أغسطس، 2018.

قال مسؤولون في الأمن المحلي أن السلطات أصدرت حكمًا بالسجن في تركستان الشرقية لمدة 20 عامًا على امرأة أويغور دعمت في وقت من الأوقات بشدة حملة الصين لمكافحة التطرف التي تستهدف مجموعة الأويغور العرقية ذات الأغلبية المسلمة في تركستان الشرقية، بينما سُجن اثنان من أبنائها لمدة 17 عامًا.

كان خورشيد كريم عضوة في "طليعة الدعاية" للحزب الشيوعي، وهي مجموعة من الأويغور سافروا في جميع أنحاء تركستان الشرقية ونددوا علنًا بـ "التطرف الديني" في إطار حملة "الضربة القاسية" في الصين منذ ما يقرب من 10 سنوات والتي استهدفت ما تعتبره بكين إرهابًا وتطرفًا في تركستان الشرقية.

وقالت المصادر إن السلطات اتهمتها بأنها "ذات وجهين" من الأويغور – وهو مصطلح مهين للسكان المحليين الذين يعملون لصالح الحكومة ولكن يُلاحظ عليهم أيضًا مظاهر الثقافة الاويغورية أو الثقافة الإسلامية – بعد أن وجدت الشرطة كتابًا "غير قانوني" في منزلها في مقاطعة غولجا، والمعروف باسم ينينغ باللغة الصينية.

توضح حالة خورشيد كريم كيف أن السلطات تستخدم بعض الأويغور للخدمة كأدوات دعاية للسلطات الصينية مقابل رواتب أعلى وحرية سفر وترقيات من خلال التنديد بالممارسات والمعتقدات التقليدية لثقافتهم التركية القديمة. لكن مثل الأويغور العاديين، لم يكونوا محصنين من الاعتقال أو الاحتجاز إذا اكتشفت السلطات أنهم ارتكبوا مخالفات عن طيب خاطر أو عن غير قصد.

كما أنهم يواجهون ازدراء الأويغور العاديين لخدمتهم الحكومة الصينية التي تتهمها العديد من الدول الغربية وجماعات حقوق الإنسان بارتكاب إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية بسبب معاملتهم للأقليات التركية في تركستان الشرقية.

قال مسؤول أمني في بلدة قراياغاتش، إن خورشيد كريم، التي لديها ستة أطفال وأكثر من 10 أحفاد، كانت تبلغ من العمر 55 عامًا عندما ألقي القبض عليها في عام 2017 وتقضي عقوبتها في سجن بيكول للنساء في غولجا.

عندما بدأت السلطات الصينية حملة الضربة القاسية ضد الأويغور في عام 2014، فرضت عقوبات شديدة على الأويغور، واعتقلتهم بشكل تعسفي، وبدأت حملة دعائية ضد عادات المجموعة العرقية والمعتقدات الدينية تحت ستار الترويج للحداثة. وكجزء من الحملة، صادرت السلطات وحرقت عددًا كبيرًا من الكتب

الدينية والثقافية.

السلطات تستهدف الأبناء

كما اتهمت السلطات نجلي كريم، ميردان ومولان، بانتهاكهما "سياسة تنظيم الأسرة المخطط لها" في الصين في الماضي والتي تسمح للأقليات العرقية بإنجاب ما يصل إلى ثلاثة أطفال، على الرغم من أن بعض الأويغور لديهم أسر أكبر. لكن في عام 2017، بدأت الحكومة الصينية في تطبيق سياسات تنظيم الأسرة في تركستان الشرقية كإجراء للسيطرة على السكان.

قال مسؤولون في الأمن إن خورشيد كريم، قروية من بلدة قراياغاش، حيث تم توظيف العديد من الأويغور، تم اعتقالها عندما بدأت السلطات عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية جماعية في تركستان الشرقية في عام 2017، كما اعتقلت الشرطة المحلية من سبق أن قامت خورشيد بانتقادهم.

كانت المرأة ناشطة في أعمال الدعاية في الحي، على حد قول مسؤول أمني عمل معها من قبل، لكنه رفض الكشف عن هويته حتى يتمكن من التحدث بحرية.

وقال لإذاعة آسيا الحرة: "كانت [جزءًا من] طليعة الدعاية التي ألقت خطبًا ضد التطرف خلال الاجتماعات". "اعتقلتها الشرطة بعد تفتيش منزلها فجأة، لأنهم عثروا على كتاب غير قانوني".

قال المسؤول الأمني إنه ليس لديه معلومات أخرى عن خورشيد كريم ولا يعرف نوع الكتاب الذي عثرت عليه الشرطة في منزلها، سواء كان يخصها، أو ما إذا كانت قد صادرته أثناء العمل.

وأكدت موظفة في دائرة القضاء المحلي، أن السلطات حكمت على خورشيد كريم بالسجن 20 عاما، لكنها لم تعرف أيضًا عنوان الكتاب المصادرة أو محتوياته.

وقالت لإذاعة آسيا الحرة: "كانت خورشيد سيدة جيدة وحسنة المظهر، وعضوة في الحزب الشيوعي، وعملت 30 عامًا في الحكومة". "حكمت عليها الحكومة بالسجن لخطئها".

كما أضافت أن خورشيد كريم لديها ثلاث بنات وثلاثة أبناء، تم إرسال اثنتين منهم لإعادة التأهيل السياسي وحُكم عليهما فيما بعد بالسجن 17 عامًا.

تم القبض على متعاونين آخرين

عانى دعاة طليعة الدعاية الأويغور في أجزاء أخرى من تركستان الشرقية أيضًا من نفس مصير خورشيد كريم، مع خفض الرتب و تفعيل العقوبات.

تم القبض على باتيغول داوود، التي تمتعت بدرجة من الشهرة لبعض الوقت عندما عملت كعضو في طليعة الدعاية في كورلا، ثاني أكبر مدينة في تركستان الشرقية والمعروفة باسم Kuerle باللغة الصينية، في خريف عام 2017.

قال زوجها لإذاعة آسيا الحرة في ذلك الوقت، أن السلطات اعتقلتها "لسماحها للآخرين بالتبشير بالدين" لأنه قيل إن العمال ألقوا خطبًا إسلامية في مصنع السجاد الخاص بها.

قال زوجها، نامان باودون، رئيس الأويغور السابق وسكرتير الحزب الشيوعي في قرية كورلا، إن باتيغول داوود أُمرت بالخدمة ستة أشهر في مركز احتجاز محلي، على الرغم من معاناتها من عدد من المضاعفات الصحية.

تم اعتقال باودون، الذي اعترفت السلطات بأنه "طليعة الوحدة العرقية"، مع داوود، بينما طُردت ابنتهما، وهي ضابطة شرطة، من وظيفتها.

كما تعرض الأويغور الآخرون الذين عملوا سابقًا لدى السلطات الصينية للهجوم في السنوات الأخيرة.

تم القبض على نور بكري، أعلى رتبة من الأويغور في الحكومة الصينية، والذي شغل منصب رئيس إدارة الطاقة الوطنية في الصين

ونائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، بتهم فساد في عام 2018. وكان لا يحظى بشعبية كبيرة بين الأويغور بسبب تأييده لقمع ما تسميهم الصين "بالمتطرفين" المسلمين ودعا إلى تعليم اللغة الصينية للطلاب الأويغور.

وقد أفادت مصادر إذاعة آسيا الحرة في ذلك الوقت باعتقال السلطات لقادر محمد، النائب السابق لرئيس قسم شرطة أورومتشي، لأسباب غير معروفة في عام 2019. ولقي ضابط شرطة أويغوري، الأعلى رتبة في العاصمة الإقليمية اللوم بسبب تطبيق سياسات بكين القمعية ضد أفراد مجتمعه العرقي بلا رحمة.

ترجمة إذاعة آسيا الحرة قسم الأويغور، بقلم روزان جيرين باللغة الإنجليزية، حرره بول إيكرت.

ترجمة إلى العربية/ رضوى عادل

معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Gsm: +90 553 895 19 33, +90 541 797 77 00
info@istiqlalmedia.com turkistantimes.com